ورقة علمية

الترتيب العربي في نماذج القياس الدولية وتداعياته المستقبلية

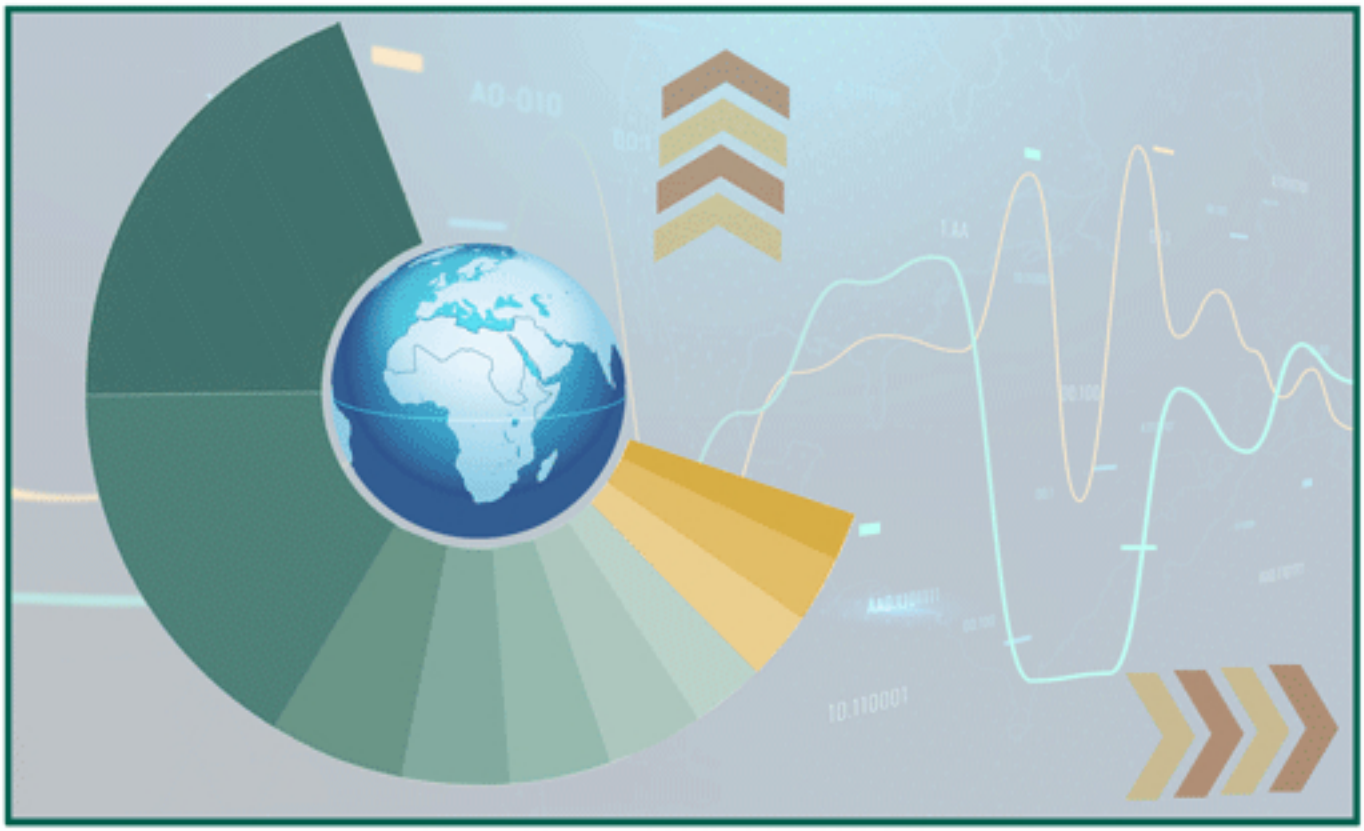

أ. د. وليد عبد الحي

تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة 2

أولاً: منهجية قياس المؤشرات 2

ثانياً: مؤشرات الدراسة..... 5

ثالثاً: نتائج القياس للدول العربية 5

رابعاً: الترتيب عربياً..... 8

خامساً: التحليل 18

سادساً: الاتجاه العام للاستقرار السياسي في الدول العربية للسنوات الأربع 2018-2021 20

سابعاً: مؤشرات الاستقرار السياسي في القوى الإقليمية غير العربية 22

ثامناً: التوصية 23

الهوامش 25

الترتيب العربي في نماذج القياس الدولية وتداعياته المستقبلية

أ. د. وليد عبد الحي*

مقدمة:

من بين مشكلات التقييم لإنجازات أيّ دولة أو إقليم سياسي أو تنظيم دولي هي مشكلة تحديد المعايير التي تتم على أساسها مقارنة الدول بين بعضها، وترتيبها طبقاً لإنجاز هذه المعايير. وثمة فرق بين الصورة "الانطباعية" عن دولة معينة والتي تسود غالباً لدى الرأي العام محلياً أو إقليمياً أو دولياً، وبين الصورة التي تقوم على تكمية (التحويل الكمي) quantification مؤشرات معينة والمقارنة بين الدول على أساس هذه المؤشرات، والتي تمثل الصورة الواقعية والأقرب إلى الحقيقة من الصورة الانطباعية، ومعلوم أن التخطيط الاستراتيجي للدولة أو الاقليم أو الهيئة الدولية يتم على أساس الصورة الواقعية لا الانطباعية.

أولاً: منهجية قياس المؤشرات:

يعيد أغلب الباحثين في مجال تكمية الظواهر الاجتماعية المختلفة أول خطوة في هذا المسار إلى تأثيرات المنهج الوضعي Positivism الذي طرحه المفكر الفرنسي أوجست كونت Auguste Comte في القرن التاسع عشر، والذي نادى فيه بتناول الموضوعات الاجتماعية تناولاً يحاكي تناول موضوعات العلوم الطبيعية، ووجد نداؤه صدى لدى المفكر الفرنسي فريدريك ليبلاي Frédéric le Play في القرن التاسع عشر أيضاً في قيامه بإجراء استطلاعات الرأي العام.

---

* خبير في الدراسات المستقبلية والاستشرافية، أستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن سابقاً، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهو عضو سابق في مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وجامعة إربد الأهلية، والمركز الوطني لحقوق الإنسان وديوان المظالم، والمجلس الأعلى للإعلام. ألّف 37 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ونُشر له نحو 120 بحثاً في المجلات العلمية المحكّمة.

ثم بدأ ظهور المقاييس المختلفة خصوصاً في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتحديداً في نطاق الدراسات السيكولوجية، لتنتشر بعد ذلك في كافة فروع العلوم الاجتماعية تقريباً لتصل إلى العلوم السياسية والعلاقات الدولية.[1]

ويقوم بناء النماذج المعاصرة لتكمية الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية على عدد من الخطوات التي تعتمدها أغلب نماذج القياس السياسية، وهي:[2]

1. تحديد مؤشرات الظاهرة موضوع القياس، ويتم تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات مركزية تنقسم بدورها إلى مؤشرات فرعية.
2. تحديد أوزان المؤشرات الفرعية التي تشكل في مجموعها وزن المؤشر المركزي، ويتم تحديد الأوزان استناداً لقواعد رياضية ونظريات اجتماعية، وقد تبين لنا، بالمقارنة، أن حجم الفروق بين وزن المؤشر الواحد في مختلف النماذج كان بسيطاً عند مقارنة نموذج بآخر، وبالتالي فإن مجموع الفروق في الأوزان لا تؤثر، غالباً، على ترتيب الدولة أو المستوى العام لإنجازها. وتحدد قيمة كل مؤشر فرعي استناداً لبيانات يتم الحصول عليها من الدولة والمؤسسات البحثية والمنظمات الإقليمية أو الدولية أو الدراسات الأكاديمية (أو وسائل الإعلام عند الضرورة)، ويتم أحياناً استخدام التنسيب الأحادي[3] Normalization الإحصائي بهدف توحيد القياس للمؤشرات المختلفة الأوزان.

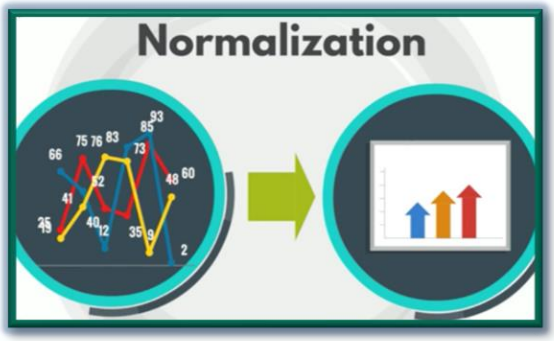

3. يعتمد وضع وزن المؤشر على أساس ما يسمى مصفوفة التأثير المتبادل Cross Impact Matrix، من خلال قياس معامل الارتباط بين كل مؤشر فرعي وبقية المؤشرات لمعرفة حجم التأثير لكل مؤشر على بقية المؤشرات (سلباً أو إيجاباً)، وطبقاً لهذا الحجم يتم توزيع الأوزان على المؤشرات، حيث تعطى المؤشرات الأعلى تأثيراً (سلباً أو إيجاباً) أعلى الأوزان، ثم يتم ترتيب أوزان بقية المؤشرات على هذا الأساس.

4. يتم تقييم الدولة وترتيبها Ranking على أساس مجموع النقاط التي حصلت عليها في مجموع المؤشرات الفرعية لكل مؤشر مركزي، ثم مجموع المؤشرات المركزية. ومن الضروري التنبيه إلى أن بعض المؤشرات المركزية (مثل الاستقرار السياسي) تضم عدداً كبيراً من المؤشرات الفرعية، بعضها تمّ تصنيفه كمؤشر مركزي في نماذج أخرى؛ فمثلاً مؤشر غيني Gini الذي يقيس عدالة توزيع الدخل نجده في بعض النماذج مؤشراً مركزياً، وفي أخرى فرعياً لمؤشر مركزي مختلف، وهو ما يستوجب اختصار حسابه مرة واحدة لضمان دقة الحساب.

5. تعتمد بعض نماذج القياس على المقارنة إما على المستوى العالمي بين الدول أو على المستوى الإقليمي. ولا تتم عملية المقارنة غالباً على أساس سنة واحدة بل على أساس المعدل العام لعدد من السنين، حسب المؤشر الاجتماعي أو السياسي المراد قياسه.

ثانياً: مؤشرات الدراسة:

اعتمدنا في قياس ترتيب الدول العربية على عشرة مؤشرات مركزية يتفرع من كل منها مؤشرات فرعية وصل مجموعها إلى 413 مؤشراً فرعياً، وتمّ إعطاء أوزان للمؤشرات استناداً للقاعدة التي سبقت الإشارة لها، وعند تطبيق القياس استناداً لعدد من نماذج القياس لم نجد فروقاً ذات دلالة إحصائية. أما المؤشرات التي استخدمناها وأوزانها ومؤشراتها الفرعية فيوضحها الجدول التالي:[4]

الجدول رقم 1: مؤشرات القياس وأوزانها

المؤشر المركزي	عدد مؤشراته الفرعية	الوزن النسبي للمؤشر
الديموقراطية	60	5
الاستقرار السياسي	[5]305	5
مؤشر غيني (الفوارق الطبقية)	2	4
العسكرة Militarization	5	4
العولمة	24	3
الإنفاق على البحث العلمي	1	2
معدل الجريمة	4	2
معدل الفقر	10	2
الإنفاق على الصحة	1	2
معدل الأمية	1	2
المجموع	**413**	**31**

ثالثاً: نتائج القياس للدول العربية:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد هذا البحث عدداً من المفارقات التي لا بدّ من وضعها في الاعتبار عند وضع النتائج:

1. أن "بعض" الدول العربية مثل سورية، وليبيا، واليمن، وتونس، والعراق، والسودان، ومصر ولو بقدر أقل من بقية الدول السابقة، مرت خلال الفترة 2010–2020 في ظروف غير طبيعية أصابت قيمة المؤشرات بتغيرات كبيرة، وعليه فقد قمت باعتماد قيمة المتغيرات المركزية على أساس ثلاث سنوات قبل عشرية الاضطراب العربي وقيمتها في آخر ثلاث سنوات (2018–2021)، ثم استخراج المعدل العام للدولة وعلى أساس أكثر من نموذج للقياس لضمان دقة النتائج.

2. عند تحديد ترتيب الدول العربية فيما بينها ثم تحديد الترتيب عالمياً، لاحظنا عدم اتساق الترتيب الإقليمي مع الترتيب العالمي، والسبب يعود إلى:

أ. إن عدد الدول على الأساس الإقليمي هو عدد ثابت (وهو 19 دولة عربية التي تمّ قياسها)، بينما في النماذج الدولية هناك مؤشرات يتم قياس أكثر من 200 دولة (مستقلة أو إقليم تابع)، وبعضها يقيس 193 دولة (عدد دول الأمم المتحدة)، أو يقيس الدول التي توفرت البيانات عنها والتي تصل إلى أقل من مئة دولة أحياناً. ومن هنا تباين الترتيب الدولي عن العالمي، لكنه تباين محدود.

ب. تأثير حدة عَقد الاضطراب (2010–2020) كان متبايناً بين دولة عربية وأخرى، فبعض الدول أصيب اقتصادها بتحولات كبرى تفوق غيرها من الدول العربية، وهو ما جعل دولة ما تتقدم في المرتبة على حساب غيرها نتيجة الظروف الطارئة، وهنا تمّ تعديل بعض النتائج استناداً للاتجاه trend الخاص بالمؤشر موضع القياس باستخدام تقنية السلاسل الزمنية Time Series في الدراسات الإحصائية والمستقبلية بهدف تحديد الاتجاه الأعظم Mega-Trend للمؤشر.

أما نتائج القياس فكانت على النحو التالي:

الجدول رقم 2: نتائج قياس المؤشرات في الدول العربية 2018–2021

	الديموقراطية[6]	الاستقرار السياسي[7]	الفروق الطبقية (غيني)[8]	مؤشر العسكرة[9]	العولمة[10]	الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي)[11]	معدل الجريمة لكل مئة ألف[12]	الفقر (%)[13]	نسبة الإنفاق على الصحة[14]	معدل الأمية[15]
مصر	2.93	1.21-	31.5	705	68.34	0.72	46.83	32.5	4.95	26
ليبيا	1.95	2.48-	30.7	484	55.28	0.51	61.78	33	6.1	12
تونس	6.59	0.63-	32.8	574	68.72	0.68	43.69	15.2	7.29	18.2
الجزائر	3.77	0.86-	27.4	743	56.15	0.54	52.03	5.5	6.22	19
المغرب	5.04	0.33-	39.5	720	70.53	0.73	48.66	15	5.31	26
موريتانيا	3.92	0.75-	32.6	848	50.57	0.01	43.8	31	4.58	47
السودان	2.54	1.76-	45	538	46.34	0.3	42.34	46.5	4.51	39
الأردن	3.62	0.32-	33.7	833	73.4	0.71	39.96	15.7	7.79	2.1
سورية	1.43	2.73-	32.7	796	50.83	0.02	68.4	35.2	3.57	15
العراق	3.62	2.53-	29.5	664	46.73	0.04	70.5	18.9	4.11	14
السعودية	2.08	0.66-	54.9	735	67.73	0.82	60.1	12.7	6.36	5.3
لبنان	4.16	1.65-	31.8	728	68.63	0.79	67.6	27.4	8.35	4.9
الكويت	3.8	0.24	53.9	818	71.86	0.06	33.42	4.1	5	3.8
الإمارات	2.7	0.63	48.9	713	75.51	1.3	53.3	7.2	4.23	7
قطر	3.24	0.67	56.3	571	75.32	0.51	52.1	3.3	2.49	7
عمان	3	0.37	55.1	751	63.73	0.22	49	6.2	4.13	4
البحرين	2.49	0.59-	57.4	739	68.92	0.1	55.4	12.5	4.13	4.3
اليمن	1.95	2.67-	36.7	671	48	0.27	61.3	48.6	4.88	34
فلسطين	3.93	2.05-	33.7	807	33.9	0.49	12	36	6	3.3

رابعاً: الترتيب عربياً:

تمّ ترتيب الدول العربية على أساس الخطوات التالية:

1. تحديد قيم كل مؤشر للدولة.
2. تحديد ترتيب كل دولة عربية استناداً للقيم الخاصة بكل مؤشر من المؤشرات العشرة (من الأعلى إلى الأقل).
3. إعطاء الدولة الأفضل قيمة 19 (طبقاً لعدد الدول موضع القياس) تليها 18 ثم 17...إلخ.

4. نقوم بضرب رتبة الدولة في قيمة الوزن النسبي للمؤشر (يعني نضرب 19 في 5 للدولة الأولى ثم 18 في 5 للدولة الثانية...إلخ)، وهكذا مع بقية المؤشرات الأخرى، حيث نضرب ترتيب الدولة في وزن المؤشر كما هو موضح في الجدول رقم 1. مع ضرورة التنبه أننا راعينا أن بعض المؤشرات تكون القيمة العليا هي الأكثر سوءاً (مثل معدل الجريمة أو العسكرة...إلخ). وعليه، فإن الدولة الأسوأ يتم ترتيبها رقم 1 لتضرب في وزن المؤشر، فتحصل على قيمة أقل من الدولة الأفضل (أي أن ترتيب القيم يتم أحياناً تصاعدي وأحياناً تنازلي، طبقاً لطبيعة المؤشر (سلبياً أو إيجابياً)، ولمراعاة الترتيب.
5. نقوم بجمع القيم المتحصل عليها لكل دولة ونعطيها الترتيب حسب المجموع.

واستناداً إلى هذه الخطوات، كان مجموع الدول العربية وترتيبها في المؤشرات العشرة على النحو المبين في الجداول رقم 3-7:

الجدول رقم 3: معدل مؤشرا الديموقراطية والاستقرار السياسي عربياً (2018-2021)

الدولة	الديموقراطية	الوزن:5 (5×19)
تونس	6.59	95
المغرب	5.04	90
لبنان	4.16	85
فلسطين	3.93	80
موريتانيا	3.92	75
الكويت	3.8	70
الجزائر	3.77	65
الأردن	3.62	60
العراق	3.62	60
قطر	3.24	55
عُمان	3	50
مصر	2.93	45
الإمارات	2.7	40
السودان	2.54	35
البحرين	2.49	30
السعودية	2.08	25
ليبيا	1.95	20
اليمن	1.95	20
سورية	1.43	15

الدولة	الاستقرار السياسي	الوزن:5 (5×19)
قطر	0.67	95
الإمارات	0.63	90
عُمان	0.37	85
الكويت	0.24	80
الأردن	0.32-	75
المغرب	0.33-	70
البحرين	0.59-	65
تونس	0.63-	60
السعودية	0.66-	55
موريتانيا	0.75-	50
الجزائر	0.86-	45
مصر	1.21-	40
لبنان	1.65-	35
السودان	1.76-	30
فلسطين	2.05-	25
ليبيا	2.48-	20
العراق	2.53-	15
اليمن	2.67-	10
سورية	2.73-	5

الجدول رقم 4: مؤشرا الفروق الطبقية (غيني) والعسكرة

الدولة	الفروق الطبقية	الوزن:4 (4×19)
الجزائر	27.4	76
العراق	29.5	72
ليبيا	30.7	68
مصر	31.5	64
لبنان	31.8	60
موريتانيا	32.6	56
سورية	32.7	52
تونس	32.8	48
الأردن	33.7	44
فلسطين	33.7	44
اليمن	36.7	40
المغرب	39.5	36
السودان	45	32
الإمارات	48.9	28
الكويت	53.9	24
السعودية	54.9	20
عُمان	55.1	16
قطر	56.3	12
البحرين	57.4	8

الدولة	مؤشر العسكرة	الوزن:4 (4×19)
ليبيا	484	76
السودان	538	72
قطر	571	68
تونس	574	64
موريتانيا	648	60
العراق	664	56
اليمن	671	52
مصر	705	48
الإمارات	713	44
المغرب	720	40
لبنان	728	36
السعودية	735	32
البحرين	739	28
الجزائر	743	24
عُمان	751	20
سورية	796	16
فلسطين	807	12
الكويت	818	8
الأردن	833	4

الجدول رقم 5: مؤشرا العولمة والإنفاق على البحث العلمي

الدولة	العولمة	الوزن:3 (3×19)
الإمارات	75.51	57
قطر	75.32	54
الأردن	73.4	51
الكويت	71.86	48
المغرب	70.53	45
البحرين	68.92	42
تونس	68.72	39
لبنان	68.63	36
مصر	68.34	33
السعودية	67.73	30
عُمان	63.73	27
الجزائر	56.15	24
ليبيا	55.28	21
سورية	50.83	18
موريتانيا	50.57	15
اليمن	48	12
العراق	46.73	9
السودان	46.34	6
فلسطين	33.9	3

الدولة	الإنفاق على البحث العلمي	الوزن:2 (2×19)
الإمارات	1.3	38
السعودية	0.82	36
لبنان	0.79	34
المغرب	0.73	32
مصر	0.72	30
الأردن	0.71	28
تونس	0.68	26
الجزائر	0.54	24
ليبيا	0.51	22
قطر	0.51	20
فلسطين	0.49	18
السودان	0.3	16
اليمن	0.27	14
عُمان	0.22	12
البحرين	0.1	10
الكويت	0.06	8
العراق	0.04	6
سورية	0.02	4
موريتانيا	0.01	2

الجدول رقم 6: مؤشرا الجريمة والفقر

الدولة	الجريمة: مئة ألف	الوزن:2 (2×19)
فلسطين	12	38
الكويت	33.42	36
الأردن	39.96	34
السودان	42.34	32
تونس	43.69	30
موريتانيا	43.8	28
مصر	46.83	26
المغرب	48.66	24
عُمان	49	22
الجزائر	52.03	20
قطر	52.1	18
الإمارات	53.3	16
البحرين	55.4	14
السعودية	60.1	12
اليمن	61.3	10
ليبيا	61.78	8
لبنان	67.6	6
سورية	68.4	4
العراق	70.5	2

الدولة	معدل الفقر	الوزن:2 (2×19)
قطر	3.3	38
الكويت	4.1	36
الجزائر	5.5	34
عُمان	6.2	32
الإمارات	7.2	30
البحرين	12.5	28
السعودية	12.7	26
المغرب	15	24
تونس	15.2	22
الأردن	15.7	20
العراق	18.9	18
لبنان	27.4	16
موريتانيا	31	14
مصر	32.5	12
ليبيا	33	10
سورية	35.2	8
فلسطين	36	6
السودان	46.5	4
اليمن	48.6	2

الجدول رقم 7: مؤشرا الإنفاق على الصحة ومعدل الأمية

الدولة	الإنفاق على الصحة: أ.ن.م	الوزن:2 (2×19)
لبنان	8.35	38
الأردن	7.79	36
تونس	7.29	34
السعودية	6.36	32
الجزائر	6.22	30
ليبيا	6.1	28
فلسطين	6	26
المغرب	5.31	24
الكويت	5	22
مصر	4.95	20
اليمن	4.88	18
موريتانيا	4.58	16
السودان	4.51	14
الإمارات	4.23	12
عُمان	4.13	10
البحرين	4.13	10
العراق	4.11	8
سورية	3.57	6
قطر	2.49	4

الدولة	معدل الأمية	الوزن:2 (2×19)
الأردن	2.1	38
فلسطين	3.3	36
الكويت	3.8	34
عُمان	4	32
البحرين	4.3	30
لبنان	4.9	28
السعودية	5.3	26
الإمارات	7	24
قطر	7	24
ليبيا	12	22
العراق	14	20
سورية	15	18
تونس	18.2	16
الجزائر	19	14
مصر	26	12
المغرب	26	12
اليمن	34	10
السودان	39	8
موريتانيا	47	6

وعند حساب المجموع الكلي للدول العربية ومقارنته بالمجموع خلال الفترة 2007–2010 (أي قبل الاضطراب العربي) تبين الترتيب على النحو التالي كما في الجدول رقم 8.

الجدول رقم 8: ترتيب الدول العربية قبل عقد الاضطراب العربي وبعده

الدولة	ترتيب الدول العربية حسب مجموع النقاط (2020–2021)	معدل مجموع نقاط ما قبل عقد الاضطراب (2007–2010)	نقاط التراجع أو التقدم بين فترة ما قبل الاضطراب وبعده	ترتيب الدولة بين الدول العربية حسب عدد نقاط التراجع
تونس	469	478	9 -	13
المغرب	409	408	1+	2
الأردن	390	395	5-	10
قطر	388	388	0	3
الإمارات	379	380	1-	4
لبنان	374	391	17-	15
الكويت	369	370	1-	4
الجزائر	356	360	4-	9
مصر	330	339	9-	13
موريتانيا	322	323	1-	4
عُمان	306	307	1-	4
ليبيا	295	328	33-	17
السعودية	294	300	6-	12
فلسطين	288	289	1-	4
العراق	266	260	6+	1
البحرين	265	270	5-	11
السودان	249	270	21-	16
اليمن	188	249	61-	18
سورية	146	349	103-	19

ويشير الجدول رقم 8 إلى النتائج التالية:

- 1.هناك 17 دولة تراجعت نتائجها الإجمالية بعد عقد الاضطراب.
- 2.هناك دولتان فقط تحسن أداؤهما وهما العراق (تحسنت 6 نقاط)، والمغرب بنقطة واحدة.
- 3.هناك خمس دول تحملت العبء الأكبر من تراجعات عقد الاضطراب، وهي سورية (103 نقاط)، واليمن (61 نقطة)، وليبيا (33 نقطة)، ثم لبنان (17 نقطة)، وأخيراً السودان (21 نقطة).
- 4.إذا اعتبرنا أن القيمة المطلقة لمجموع المؤشرات هو: 19 (عدد الدول) ضرب 31 (مجموع الأوزان النسبية)= 589، وأن مجموع قيمة نقاط التراجع هي 278 كما يتضح من الجدول رقم 8، فإن ذلك يعني أن الاضطراب أدى لتراجع الإنجازات العربية في المؤشرات العشرة ما يساوي 47.2%.

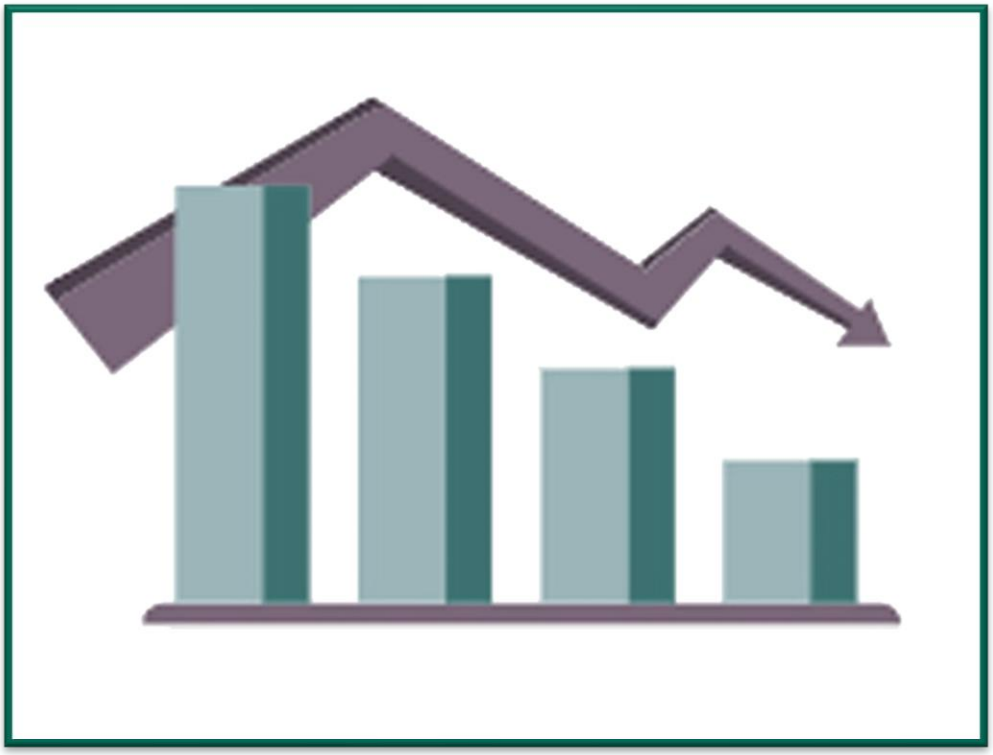

أما الترتيب العربي دولياً في كل مؤشر، فيوضحه الجدول رقم 9 على النحو التالي:

الجدول رقم 9: ترتيب الدول العربية عالمياً في كل مؤشر من المؤشرات العشرة[16]

الدولة	ديموقراطية	استقرار سياسي	غيني	عسكرة	عولمة	بحث علمي	جريمة	فقر	صحة	أمية	المجموع	الترتيب الدولي
تونس	54	86	39	78	65	45	72	46	63	113	661	66
الأردن	118	133	49	147	45	41	71	34	50	46	734	73
الإمارات	145	29	35	131	42	25	50	63	140	84	744	74
قطر	126	36	119	76	43	53	29	54	175	86	797	80
لبنان	108	144	32	136	71	37	70	86	43	77	804	80
البحرين	150	76	148	140	62	73	21	36	142	55	903	90
السعودية	156	87	146	118	70	36	101	32	90	74	910	91
المغرب	96	96	106	135	59	38	111	42	115	130	928	93
ليبيا	157	163	22	37	118	52	89	99	96	96	929	93
الكويت	114	71	140	144	51	82	61	78	125	67	933	93
فلسطين	113	143	50	142	164	54	84	58	97	58	963	96
عُمان	136	63	147	142	85	65	35	85	143	70	971	97
الجزائر	115	126	12	141	113	47	118	89	95	116	972	97
مصر	138	141	30	129	67	39	146	101	126	132	1,049	105
موريتانيا	112	147	36	114	145	101	116	96	132	149	1,148	115
العراق	118	160	21	118	162	88	126	85	145	153	1,176	118
السودان	149	172	56	62	163	60	185	144	133	145	1,269	127
سورية	164	177	37	139	144	94	113	172	150	108	1,298	130
اليمن	157	179	84	122	159	62	145	168	129	134	1,339	134

وعند دراسة ترتيب الدول العربية عالمياً تبين لنا ما يلي (معدل عدد الدول الخاضعة للقياس 185 دولة في المؤشرات العشرة خلال ثلاث سنوات):

1. لم يكن هناك أي دولة عربية بين الـ 65 دولة الأولى في الترتيب عالمياً.
2. توزعت الدول العربية من حيث الترتيب على النحو التالي:
   أ. 13 دولة وقعت بين المرتبة 66 و97.
   ب. 6 دول عربية وقعت بين المرتبة 105 و134.
3. إن مجموع سكان الدول العربية التي تقع في ذيل القائمة في الترتيب العالمي تضم 64.7% من مجموع سكان الوطن العربي، وهو ما يمثل مؤشراً على استمرار المأزق العربي، وهو ما يستوجب القياس لا على أساس الدول العربية بل على أساس "المجتمع" لأنه أكثر تعبيراً عن الحالة العربية.
4. يشير الجدول إلى أن مجموع فارق النقاط بين أفضل دولة عربية (تونس) والدولة الأسوأ (اليمن) هو 678 نقطة، وهو ما يفوق الضعف، مما يعني أن التباينات في البنية العربية حادة بقدر كبير.
5. لو نظرنا في قيم المؤشرات لدولة مثل مصر، وهي الأكبر سكاناً وتأثيراً إعلامياً وقوة عسكرية، ناهيك عن رصيد المخزون التاريخي لها في الذهن العربي، سنجد أن تراجع قدرتها على قيادة المنطقة هو انعكاس لتراجع مستوى إنجازاتها وترتيبها في مؤشرات التطور، فهي تحتل المرتبة 14 عربياً، ولم تتصدر أي مؤشر لا في المرتبة الأولى ولا الثانية من المؤشرات العشر، بل إن الفارق بينها وبين الدولة الأولى عربياً يصل إلى 388 نقطة كما يتضح من الجدولين 9 و10.

فعند تحديد أفضل دولتين عربيتين في كل مؤشر تبين لنا النتائج التالية طبقاً للمقاييس السابقة:

جدول رقم 10: الدول التي حازت المرتبة الأولى والثانية بين الدول العربية في كل مؤشر

المؤشر	الديموقراطية	الاستقرار	غيني (عدالة توزيع الثروة)	العسكرة	العولمة	إنفاق على بحث علمي	معدل الجريمة (لكل مئة ألف)	معدل الفقر (دولار واحد يومياً)	الصحة	معدل الأمية (15 عاماً فما فوق)
الدولة الأولى	تونس	الإمارات	الجزائر	ليبيا	الإمارات	الإمارات	البحرين	السعودية	لبنان[17]	الأردن
الدولة الثانية	المغرب	قطر	العراق	السودان	قطر	السعودية	قطر	الأردن	الأردن	البحرين

خامساً: التحليل:

من الضروري بعد هذا الرصد الابتعاد عن الثقافة الانطباعية في قبول أو رفض هذه النتائج كما أشرنا في مقدمة الدراسة، أو الاستناد إلى مؤشر واحد وإسقاط الحكم على الدولة بناء على ذلك المؤشر، أو إغفال الفوارق في أوزان المؤشرات.

وبرصد المؤشرات العشرة عربياً خلصنا إلى ما يلي:

1. يلاحظ أن المؤشرات المركزية، ذات الوزن النسبي العالي، سجَّل فيها العرب أسوأ إنجازاتهم مثل الديموقراطية والاستقرار السياسي والعسكرة، وهي تمثل 45.2% من إجمالي وزن المؤشرات كافة. ولما كانت هذه المؤشرات الثلاث ذات طبيعة بنيوية، فإنها هي الأكثر تأثيراً في بقية المؤشرات، وهي التي تشكل المحرك لبقية المؤشرات أو ما تسميه الدراسات المستقبلية الموجه أو السائق Driver. وهو ما يعني أن أي تحولات في المكانة العربية مرهون بشكل رئيسي في حركة هذه المؤشرات الثلاثة.

2. يلاحظ أن الدول العربية المركزية (مصر، والعراق، وسورية، والمغرب، والجزائر، والسعودية، والسودان) متخلفة في أغلب مؤشراتها عن بقية الدول العربية المتوسطة أو الصغيرة من حيث المكانة والسكان، وهو ما يعني أن تعاضد ضعف المؤشرات المركزية مع تخلف القوى العربية المركزية يدفع إلى القول بأن الواقع العربي لا يتناسب بأي شكل من الأشكال مع السيناريو المتفائل.

3. من الضروري التنبه إلى أن بعض المؤشرات (الفقر، والصحة، والأمية) تمّ حسابها في الدول الخليجية على أساس المجموع الكلي للسكان وليس للمواطنين فقط (حيث يشكل الأجانب نحو 63% من إجمالي السكان في العام 2019/2018)، مع الأخذ في الاعتبار أن مجموع دول مجلس التعاون الخليجي يشكل نحو 9% فقط من مجموع السكان العرب.[18]

4. إن مقارنة الوزن الجيو-استراتيجي للإقليم العربي مع بقية الأقاليم يشير إلى أنه يتراوح بين المرتبة الأخيرة أو ما قبل الأخيرة، وخصوصاً في المؤشرات المركزية.

5. لقد تبين من دراسة أنجزها الباحث سابقاً أن الإقليم العربي هو أكثر أقاليم العالم اختراقاً من الخارج،[19] لكن تراجع الولايات المتحدة حالياً وتراجع مكانة الإقليم العربي في أهميته للولايات المتحدة، كما يتضح من وثيقة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن Joe Biden هذه السنة،[20] يعني أن المنطقة مقبلة على تحولات استراتيجية تمنح القوى العربية المركزية فرصة نسج تحالفات دولية جديدة مع القوى الدولية الصاعدة ذات النزعة التدخلية الأقل قياساً بالنزعة التدخلية الغربية الأوروبية والأمريكية، لكن ذلك مرهون بمستوى رشد صُنَّاع القرار العرب، ومستوى إنجاز المؤشرات العشرة التي بحثناها في هذه الدراسة.

جو بايدن

سادساً: الاتجاه العام للاستقرار السياسي في الدول العربية للسنوات الأربع 2018–2021:

لما كان مؤشر الاستقرار السياسي هو الأكثر شمولاً بين المؤشرات، فإن تحديد اتجاهه العام يحدد بقدر ما اتجاهات الاستقرار في الدول العربية خلال السنوات الخمس القادمة حتى سنة 2025.

وبناء على النتائج للسنوات الأربع الماضية، تبين لنا النتائج التالية الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: اتجاهات الاستقرار السياسي في الدول العربية 2017–2021[21]

الدولة/ نقاط التحسن (+) أو التراجع (–) في الاستقرار	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
اليمن	0.6-	1+	1.8+	0.7+
سورية	0.1-	0.7+	0.8+	0
السودان	5.4+	3.5+	2.8+	0.4-
ليبيا	0.7-	2.4-	4.8-	1.8-
العراق	9.2+	6+	2.9+	0.3-
موريتانيا	4.6+	3.1+	1+	0.4-
لبنان	0.8-	2.2-	4-	4.3-
فلسطين	1-	1.2-	0.9-	2.2-
مصر	4.8+	3.7+	3.4+	1+
الأردن	1.9+	0	0.9-	1.4-
الجزائر	3.2+	2.2+	1.8+	1+
المغرب	3.4+	2.5+	1.5+	0.3-
السعودية	1.5+	0.5+	0.7+	0.9-
تونس	5+	2.9+	0.9+	1.1-
البحرين	1.8-	2.3-	2.9-	2.8-
الكويت	5.6+	3+	0.3+	2-
عُمان	2.1+	2.2+	0.4-	2.4-
قطر	0.1-	4+	1.3+	0.4-
الإمارات	3.4+	2.5+	0.2-	2.2-

1. إن سنة 2021 شهدت تحسناً في مستوى الاستقرار في ثلاث دول عربية هي اليمن ومصر والجزائر من بين 19 دولة. لكن الملفت أن معدل التحسن في كل من مصر والجزائر يتراجع نحو تحسن أقل في كل سنة قياساً للسنة التي سبقتها، مما يشي باحتمال الدخول إلى مرحلة السالب في معدل الاستقرار خلال السنوات القليلة القادمة.

2. يلاحظ أن ما ينطبق على مصر والجزائر ينطبق تقريباً على أغلب الدول العربية من حيث الميل التدريجي نحو تراجع التحسن (كما في السودان أو الكويت مثلاً)، أو زيادة السوء كما هو الحال في كل من لبنان، والبحرين، وعُمان، والإمارات، والأردن، وفلسطين، وليبيا، وهو ما يعني أن اتجاه التراجع في مستويات الاستقرار سابق على جائحة الكورونا Covid-19، لكن الجائحة أضافت عاملاً جديداً لعدم الاستقرار في المؤشرات الفرعية ذات الصلة.

3. إذا حسبنا إجمالي التحسن والتراجع في مستويات الاستقرار لسنة 2021، نجد أن الإجمالي العام لكل الدول العربية هو تراجع الاستقرار بمجموع 20.2 نقطة عن سنة 2020.

سابعاً: مؤشرات الاستقرار السياسي في القوى الإقليمية غير العربية:

يكشف الجدول رقم 12 عن قيم مؤشر الاستقرار السياسي، كونه الأكثر شمولية، في القوى الإقليمية ذات التأثير المباشر والمستمر في الشأن العربي، وتتمثل هذه القوى الإقليمية في ثلاث دول هي "إسرائيل" وتركيا وإيران.

ويشير الجدول إلى النتائج التالية:

1. إن اتجاه عدم الاستقرار يتزايد في دولتين هما إيران و"إسرائيل" بنسبة متساوية مع أن مجموع نقاط مستوى الاستقرار في "إسرائيل" أعلى منه في إيران، غير أن تنامي نقاط عدم الاستقرار في الدولتين سينعكس بكيفية أو أخرى على المنطقة العربية بما يزيد الاحتقان فيها.

2. على الرغم من أن تركيا سجلت تحسناً واضحاً في معدل استقرارها خلال فترة القياس، إلا أن الملاحظ أن مستوى التحسن يتراجع خلال فترة 2020 لينتقل إلى القيمة السلبية سنة 2021، وهو ما يشي هو الآخر بمزيد من عدم الاستقرار.

3. إذا أخذنا التأثير المتبادل بين عدم الاستقرار العربي وبين عدم استقرار القوى الإقليمية غير العربية، فإن الأمر يشي بمزيد من الاضطراب لدى الطرفين العربي وغير العربي.

4. شكَّل الانكماش الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط فراغاً جيو-استراتيجياً ستعمل القوى الصاعدة (الصين، وروسيا) على توظيفه، مما سيعرض خريطة التحالفات التقليدية إلى إعادة تشكيل، وهو ما قد يوجِد مواجهة بين قوى التحالفات التقليدية الإقليمية وبين قوى الاستدارة نحو تحالفات جديدة، وهو أمر سيترك بصماته على الاستقرار البنيوي لإقليم الشرق الأوسط، ويصبح موضوع الاستقرار لكل دولة مرهون بقدرتها على توفير متغيرات التكيف الاستباقي لامتصاص آثار التحولات القادمة.

الجدول رقم 12: القوى الإقليمية غير العربية[22]

الدولة	2018	2019	2020	2021	المحصلة	المجموع سنة 2021*	الترتيب العالمي بين 179 دولة**
إيران	1.3+	0.2-	1.5-	1.1-	1.5-	84.5	136
تركيا	1.1+	2.5+	0.6+	0.6-	3.6+	79.7	122
"إسرائيل"	0.2+	0.2+	0.4-	1.5-	1.5-	44	31

* مجموع النقاط تشير إلى "عدم استقرار".

** الرتبة الأعلى هي الأسوأ.

ثامناً: التوصية:

على الرغم من إقرارنا بوجود ثغرات في مناهج القياس الكمية، لكنها تُخَلّص المجتمع من أوزار نظرية "عدم الاتساق المعرفي Cognitive Dissonance"،[23] والتي تقوم على التحايل العقلي

الناتج عن سيطرة فكرة معينة أو انطباع تدحضه المعطيات الكمية، فالتحيز الأيديولوجي، أو النزعات القطرية، أو الروابط العاطفية، أو الانجذاب للشخصيات الكارزمية، أو التعصب الإثني تدفع الأفراد والقادة على حدّ سواء إلى اللجوء لافتعال تأويلات لمعطيات الواقع لتتسق مع الفكرة المسيطرة على الفرد أو القائد، لكن "المناهج الكمية العلمية الصارمة" تهذب هذه النظرة وتُحَيّد تأثيرها على المنظومة المعرفية للفرد، مما يضع الأساس السليم للتحليل "الكيفي"، وبناء النظريات الأنسب لفهم واقعنا العربي وتحديد إنجازات كل دولة عربية من ناحية، وإنجازات الإقليم العربي مقارنة ببقية الأقاليم الجيوسياسية العالمية من ناحية ثانية.

وعليه، فإننا ندعو إلى:

1. تحديد المواقف والسياسات من الأنظمة العربية على أساس الاستناد إلى المناهج الكمية المناسبة لموضوع دراساتنا للتخلص من مراوغات الاتساق المعرفي المفتعل.
2. دعوة القوى العربية إلى البدء بوضع استراتيجيات تكيفية استباقية لتتمكن من توظيف التحولات المستقبلية الجيو-استراتيجية لصالحها.
3. ضرورة التنبه إلى أن تنافس القوى الإقليمية غير العربية على نسج شراكات استراتيجية أو تفاهمات استراتيجية مع القوى الدولية الزاحفة نحو المنطقة، بعد التراجع الأمريكي، يشير إلى أن الأقل حظاً في ذلك هو "إسرائيل"،[24] فعلى الرغم من تطور علاقاتها مع الصين ومحاولات ترتيب علاقاتها مع روسيا، إلا ان العلاقات الإيرانية مع القوتين وكذلك العلاقة التركية مع روسيا تشير إلى تقدمهما في هذا المجال على "إسرائيل"، وهو أمر يستحق من الاستراتيجيين العرب التأمل في كيفية توظيفه لصالح الطرف العربي، وهو موضوع يمكن أن يكون نقطة بحث علمي لاحق.

الهوامش

[1] لمزيد من التفاصيل حول تطور ظاهرة القياس واشكالاتها المنهجية انظر:

National Research Council, *The Importance of Common Metrics for Advancing Social Science Theory and Research: A Workshop Summary* (Washington: National Academy of Sciences, 2011), pp. 7–30.

[2] للاطلاع على إشكاليات وطرائق القياس وتحديد المؤشرات ومعادلات حسابها، انظر المرجع التالي الذي يتناول 165 مقياساً، إلى جانب تحديده التزايد المستمر في المؤشرات لأغلب المقاييس مع تقديم معلومات عن مؤسسات إصدار هذه المقاييس:

Romina Bandura and Carlos Martin del Campo, *A Survey of Composite Indices Measuring Country Performance: 2006 Update* (New York: United Nations Development Programme, 2006), pp. 9–11 and 13–91.

[3] يعني التنسيب الأحادي: عملية ضبط القيم التي تم قياسها وفقاً لمقاييس مختلفة، وذلك للوصول إلى مقياس افتراضي مشترك.

[4] لمعرفة عدد المؤشرات الفرعية يرجى العودة للنماذج المشار لها في الهامش والخاصة بكل مؤشر مركزي حيث يتم تحديد عدد المؤشرات الفرعية في كل نموذج قياس، ولفهم خطوات القياس وتحديد المؤشرات، انظر:

https://unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/ge.42/2017/Seminar/Chapter_6_draft_2017.06.15_-_for_the_seminar.pdf

انظر أيضاً كيفية قياس مؤشر العسكرة في:

https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/74494/ssoar-2021-bayer_et_al-Global_Militarisation_Index_presentation_codebook.pdf?sequence=1&isAllo

[5] يشكل مؤشر الاستقرار السياسي المؤشر الأكثر شمولاً، إذ يتضمن أغلب المؤشرات الأخرى الفرعية أو المركزية، لكن المشكلة في قياسه هي وحدات التحليل للمؤشرات الفرعية، فمثلاً في قياس عدالة توزيع الدخل بعض المقاييس تقيس على أساس أعلى 20% وأدنى 20%، بينما نماذج أخرى تقيس 10% للأعلى والأدنى؛ أو في مؤشر الأمية بعض النماذج تأخذ من سن 15 فما فوق وبعضها من 18 فما فوق. كما يلاحظ مثلاً أن بعض النماذج تقيس العولمة على أساس مقياس كيرني Kearney، وبعضها يقيس على أساس معهد كوف KOF، لذا حاول الباحث توحيد المقاييس وتطبيقها على جميع الدول العربية على أساس الرتبة للدولة rank، نظراً لأن ترتيب الدول العربية في هذه النماذج كان متقارباً إلى حد بعيد، بالرغم من التفاوت أحياناً في وحدة القياس، أو عدد المؤشرات، أو الأوزان النسبية. حول مؤشر الاستقرار السياسي وملابساته، انظر:

the Political Stability Index and its circumstances in Political Stability - Country Rankings, site of TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/; see also Political Stability No Violence, site of The World Bank, https://tcdata360.worldbank.org/indicators/h395cb858?country=ITA&indicator=379&countries=BRA&viz=choropleth&years=2016; Resilience, site of Lowy Institute Asia Power Index 2020 Edition, https://power.lowyinstitute.org/data/resilience/; Natalie Fiertz (ed.), *Fragile States Index Annual Report 2021* (Washington: The Fund For Peace, 2021), https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2021/05/fsi2021-report.pdf; and Fragile and Conflict Affected State, site of Fund For Peace, https://fundforpeace.org/what-we-do/fragile-and-conflict-affected-states/

6 The Economist Intelligence Unit, “Democracy Index 2020: In Sickness and in Health?,” 3/2/2021, https://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/democracy-index-2020.pdf?mkt_tok=k=NzUzLVJJUS00MzgAAAF_0_oV3WR43ErnuEj_F7w8ErzmKCvtyNC7r328LXOQ8TgHi1DeOBcVpoWnVQlrhkq6bkZmZKILA_deUWceTg6Ig24YW0Zhse1ggTLOrQycxG5S4A

7 Political Stability - Country Rankings, TheGlobalEconomy.com

8 Gini Coefficient By Country 2021, site of World Population Review, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/gini-coefficient-by-country; The World Fact Book, site of Central Intelligence Agency (CIA), https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/; Nadia Belhaj Hassine, “Economic Inequality in the Arab Region,” 15/8/2014, site of The Society for the Study of Economic Inequality (ECINEQ), http://www.ecineq.org/ecineq_nyc17/FILESx2017/CR2/p426.pdf; Brian Stoffel, 7 Countries With Worse Income Inequality Than the United States, site of The Motley Fool, 17/7/2017, https://www.fool.com/investing/2017/07/17/7-countries-with-worse-income-inequality-than-the.aspx; Jihène Sbaouelgi and Ghazi Boulila, “Does the Impact of Gini Index on Growth Differ among GCC Countries?,” site of Munich Personal RePEc Archive (MPRA), 15/2/2016, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/70564/1/MPRA_paper_70564.pdf; and Urban - Gini index - Omani – Total, site of National Centre for Statistics and Information, 2018, https://data.gov.om/wnewgpb/income-expenditure?tsId=1059020

ولدول مجلس التعاون الخليجي، انظر التفاصيل لكل دولة في موقع:

Site of World Inequality Database, https://wid.world/country/kuwait/

9 Fact Sheet, April 2021, site of Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), https://sipri.org/sites/default/files/2021-04/fs_2104_milex_0.pdf; Military expenditure (% of GDP) - Arab World, The World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/MS.MILXPND.ZS?locations=1A

يذهب حوالي 20% من إجمالي ميزانية السلطة الفلسطينية إلى الأجهزة الأمنية طبقاً لإحصاءات السلطة، انظر:

Adnan Abu Amer, Security Services Drain Palestine’s Budget, 7/5/2015, https://www.al-monitor.com/originals/2015/05/palestine-gaza-security-services-annual-budget-finance-aman.html; and The Coalition for Accountability and Integrity (AMAN), The Palestinian Security Sector Budget 2019: Basis of The Internal Missions (Miscellaneous Spending) In Operating Expenses, site of AMAN, 20/1/2021, https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/ download/2021/01/20/security-budget-english-translation-1611148250.pdf

10 Top 50 countries in the Globalization Index 2020, site of Statista, https://www.statista.com/statistics/268168/globalization-index-by-country/; and Overall globalization - Country rankings, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_overall_glob/#Yemen

11 الانفاق على البحث والتطوير، موقع البنك الدولي، انظر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS؛ وخليل محمد الخطيب، "واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2008–2018)،" موقع منظمة المجتمع العلمي العربي، 2020/6/28، في: https://arsco.org/article-detail-1656-8-0؛ وانظر أيضاً:

Max M. Mutschler and Marius Bale, “Global Militarization Index 2020,” Bonn International Center for Conversion (bicc), https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/BICC_GMI_2020_EN.pdf

12 Crime Index by Country 2021 Mid-Year, site of Numbeo, https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp; Crime Index by City 2021 Mid-Year, Numbeo, https://www.numbeo.com/crime/rankings.jsp; and Global Organized Crime Index 2021, site of Global Initiative Against Transnational Organized Crime,

https://kbb9z40cmb2apwafcho9v3j-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2021/09//gitoc-global-organized-crime-index-2021.pdf

[13] ريم سليم، طي الكتمان: اتجاهات الفقر في دول مجلس التعاون الخليجي، موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، في: https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-26-26/94-2019-06-27-09-51-26/1511-2019-07-01-13-02-18؛ وانظر أيضاً:

Poverty Rate by Country 2021, World Population Review, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/poverty-rate-by-country; Country Comparison > Population below poverty line, site of indexmundi, https://www.indexmundi.com/g/r.aspx?v=69; and Libya Economy 2020, Countries of the World, site of Theodora.com, https://www.theodora.com/wfbcurrent/libya/libya_economy.html

[14] موقع البنك الدولي، انظر: https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.CHEX.GD.ZS؛ وانظر أيضاً:

Libya - Current Health Expenditure per Capita, World Data Atlas, site of Knoema, https://knoema.com/atlas/Libya/Health-expenditure-per-capita; Libya - General Government Expenditure, site of countryeconomy.com, https://countryeconomy.com/government/expenditure/libya; Public Expenditure Review of the Palestinian Authority Towards Enhanced Public Finance Management and Improved Fiscal Sustainability, The World Bank, September 2016, https://documents1.worldbank.org/curated/en/320891473688227759/pdf/ACS18454-REVISED-FINAL-PER-SEPTEMBER-2016-FOR-PUBLIC-DISCLOSURE-PDF.pdf; Samer Hamidi, Hacer Özgen Narcı, Fevzi Akinci and Omar Nacakgedigi, "Examining Health Care Spending Trends Over a Decade: the Palestinian Case," *Eastern Mediterranean Health Journal*, vol. 21, no. 12, 2015, pp. 861–870, in site of ResearchGate, https://www.researchgate.net/publication/282943085_Examining_Health_Care_Spending_Trends_over_a_Decade_The_Palestinian_Case; and Civil Society Team for Enhancing Public Budget Transparency, 2019 Public Budget Performance Report, February 2020, site of Transparency Palestine (Aman), aman-palestine.org/cached_uploads/download/2020/04/26/public-budget-performance-report-2019-1587933395.pdf

[15] Malik Bu Essah, Arab Countries Ranked by Literacy Rate, site of StepFeed, 8/9/2018, https://stepfeed.com/arab-countries-ranked-by-literacy-rate-0383; Literacy Rate by Country 2021, World Population Review, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/literacy-rate-by-country; and Literacy Rate, Adult Total (% of People Ages 15 and Above), The World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS

[16] للتعرف على ترتيب الدول العربية بين النماذج المختلفة، انظر المراجع التالية (للمقارنة واكتشاف أن الفروق محدودة في غالبها، ولكنها تتأثر بعدد الدولة الخاضعة للقياس):

Gini Coefficient By Country 2021, World Population Review; List of countries by income equality, site of Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_income_equality; Overall globalization - Country rankings, TheGlobalEconomy.com; Research and development expenditure - Country rankings, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/research_and_development/; Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies, 3rd Edition - Full set of methodology sheets, site of the United Nations: Department of Economic and Social Affairs: Sustainable Development, 15/6/2007, pp. 318–321, https://sdgs.un.org/sites/default/files/publications/methodology_sheets.pdf; The 2020 Global Multidimensional Poverty Index (MPI), site of the United Nations Development Programme, Human Development Reports, 16/7/2020, http://hdr.undp.org/en/2020-MPI; List of countries by research and development spending, Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_research_and_development_spending; Murder rate: Countries Compared, site of NationMaster, https://www.nationmaster.com/country-info/stats/Crime/Violent-crime/Murder-rate; Country Comparison > Population below poverty line, indexmundi; https://www.google.com/search?q=poverty+index+by+country&rlz=1C1YUOF_enJO942&oq=poverty+index+by+country&aqs=chrome..69i57j0i22i30l9.20755j0j7&sourceid=chro

me&ie=UTF-8; Health spending as percent of GDP - Country rankings; TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/health_spending_as_percent_of_gdp/; Country Comparison > Literacy; indexmundi, https://www.indexmundi.com/g/r.aspx?c=sf&v=39

[17] هذه النتائج قبل الازمة اللبنانية الحالية.

[18] نسبة الأجانب في دول الخليج العربية، موقع روسيا اليوم RT، في:

https://arabic.rt.com/photolines/1081241-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9؛ وانظر أيضاً: ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون 2019، موقع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، في:

https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/population.pdf

[19] وليد عبد الحي، "النظام الاقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل،" **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، آذار/ مارس 2013، ص 7–22.

[20] President Joseph R. Biden, Jr, Interim National Security Strategic Guidance, site of The White House, March 2021, pp. 10–15, https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

[21] Natalie Fiertz (ed.), *Fragile States Index Annual Report 2021*.

وقد تم القياس على أساس خمسة مؤشرات مركزية تتفرع إلى 12 مؤشراً فرعياً. انظر التوضيح في:

Indicators, site of Fragile States Index, https://fragilestatesindex.org/indicators/; Fragile States Index and CAST Framework Methodology, Fragile States Index, 13/5/2017, https://fragilestatesindex.org/2017/05/13/fragile-states-index-and-cast-framework-methodology/

[22] Natalie Fiertz (ed.), *Fragile States Index Annual Report 2021*; Israel: Political Stability, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/Israel/wb_political_stability/; and Institute for Economics & Peace (IEP), *Global Peace Index 2021: Measuring Peace in a Complex World* (Sydney: IEP, 2021), https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2021/06/GPI-2021-web-1.pdf

[23] E. Harmon-Jones (ed.), *Cognitive Dissonance, Second Edition: Reexamining a Pivotal Theory in Psychology*, American Psychological Association, 2019, pp. 3-24.

[24] للتعرف على القلق الإسرائيلي من هذا التحول، انظر تصورات الاستراتيجيين الإسرائيليين حول الموضوع في:

Lazar Berman, With US Credibility Gashed by Kabul Fiasco, Israel May be Bruised by Association, site of The Times of Israel, 17/8/2021, https://www.timesofisrael.com/as-us-standing-battered-by-kabul-retreat-israel-may-be-bruised-by-association; Zev Chafets, Israel Feels Alone Without the U.S. in Afghanistan, site of Bloomberg, 2/9/2021, https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2021-09-02/without-the-u-s-in-afghanistan-israel-feels-alone-with-threat-of-extremism; and David Feith, Opinion: Israel's growing ties to China are testing its relationship with the U.S., site of *The Washington Post* newspaper, 6/7/2021, https://www.washingtonpost.com/opinions/2021/07/06/israels-growing-ties-china-are-testing-its-relationship-with-us/

وحول التوجه التركي نحو الصين، انظر:

Regarding the Turkish approach towards China, see Ayca Alemdaroglu and Sultan Tepe, Erdogan Is Turning Turkey Into a Chinese Client State, site of *Foreign Policy* magazine, 16/9/2020, https://foreignpolicy.com/2020/09/16/erdogan-is-turning-turkey-into-a-chinese-client-state/